

دور الحوكمة المالية العامة في دعم النمو الاحتوائي: دراسة حالة المملكة المغربية

الاستلام: 2025/ 06 /15

التحكيم: 2025/ 08 /10

القبول: 2025/ 08 /11

خلوفي سفيان^(*)

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلتا، الجزائر
* عنوان المراسلة: kheloufi.s@centre-univ-mila.dz

دور الحوكمة المالية العامة في دعم النمو الاحتوائي: دراسة حالة المملكة المغربية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث دور الحوكمة المالية العامة في دعم النمو الاحتوائي في المملكة المغربية، وقد اعتمدت على منهج وصفي تحليلي، يشمل تحليل الإصلاحات في مجال الحوكمة المالية العامة، وتقييم أثرها في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بالاستناد إلى بيانات من مصادر مثل وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

أظهرت نتائج الدراسة أن إصلاحات الحوكمة المالية العامة في المغرب ساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تحسين إدارة الموارد العامة، وزيادة الشفافية والمساءلة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه المملكة في تحقيق النمو الاحتوائي، كارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وتفاوت توزيع الدخل والثروة، وضعف المشاركة السياسية والاجتماعية. الكلمات المفتاحية: حوكمة مالية عامة، نمو احتوائي، مملكة مغربية، إصلاحات اقتصادية، تنمية مستدامة.

التصنيف JEL: H11، H50، H61، H63، O11، O43.

The Role of Public Financial Governance in Supporting Inclusive Growth: A Case Study of the Kingdom of Morocco

Kheloufi Soufyane ^(1,*)

Abstract:

This study aims to investigate the role of public financial governance in supporting inclusive growth in the Kingdom of Morocco. It adopts a descriptive and analytical approach, including the analysis of reforms in the field of public financial governance, and the evaluation of their impact on economic and social indicators, based on data from sources such as the Moroccan Ministry of Economy and Finance, the World Bank, and the International Monetary Fund.

The results of the study show that public financial governance reforms in Morocco have contributed to enhancing economic and social growth, through improving the management of public resources, increasing transparency and accountability, and strengthening economic stability. However, the Kingdom still faces challenges in achieving inclusive growth, such as high levels of poverty and unemployment, unequal distribution of income and wealth, and weak political and social participation.

Keywords: Public Financial Governance, Inclusive Growth, Kingdom of Morocco, Economic Reforms, Sustainable Development

Jel Codes Classification: *H11, H50, H61, H63, O11, O43.*

⁽¹⁾ Abdelhafid Boussouf University Center, Mila, Algeria

* Corresponding Email Address: kheloufi.s@centre-univ-mila.dz

المقدمة

تعد الحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي من المفاهيم الأساسية في الخطاب الاقتصادي المعاصر، حيث يتقاطعان في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف هذين المفهومين بالتفصيل، وتحليل العلاقة المعقدة بينهما، مع التركيز على دور الحوكمة المالية العامة في تهيئة الظروف المناسبة لنمو اقتصادي يعود بالنفع على جميع فئات المجتمع.

يشكل النمو الاحتوائي ضرورة ملحة في عالم يشهد تفاقماً في مستويات عدم المساواة وتزايداً في حدة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، ويتجاوز النمو الاحتوائي المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي الذي يركز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ليشمل توزيعاً عادلاً لفوائد النمو، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً، وضمان مشاركتهم الفعالة في العملية التنموية.

تشير الحوكمة المالية العامة إلى مجموعة القواعد والمؤسسات والممارسات التي تنظم إدارة الموارد المالية العامة في الدولة، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وتتضمن كيفية قيام الحكومات بجمع الإيرادات، وتخصيص الإنفاق، وإدارة الأصول والخصوم، والإبلاغ عن النتائج، وتعد الحوكمة المالية العامة الجيدة ضرورية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية واسعة، بما في ذلك الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتخصيص الموارد بكفاءة، وتقديم الخدمات العامة بفعالية، وتعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية، ومكافحة الفساد، وتحقيق التنمية المستدامة.

العلاقة بين الحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي هي علاقة معقدة ومتعددة الأوجه، يمكن للحكومة المالية الجيدة أن تؤدي دوراً حاسماً في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، ويمكن للحكومة المالية العامة أن تؤثر في النمو الاحتوائي من خلال عدة آليات، من أبرزها: تعبئة الموارد العامة، وتخصيص الموارد بكفاءة، والشفافية والمساءلة، والاستقرار الاقتصادي.

إشكالية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بحث دور الحوكمة المالية العامة في دعم النمو الاحتوائي، مع التركيز على حالة المملكة المغربية كنموذج دراسي، وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما دور الحوكمة المالية العامة في دعم النمو الاحتوائي في المملكة المغربية؟

الأسئلة الفرعية: تتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وتتمثل في:

- ما مفهوم الحوكمة المالية العامة، وما أبعادها ومبادئها الأساسية؟
- ما مفهوم النمو الاحتوائي، وما أبعاده ومؤشراته الرئيسية؟

- ما واقع الحوكمة المالية العامة في المملكة المغربية، وما الإصلاحات التي تم اعتمادها في هذا المجال؟
- ما دور إصلاحات الحوكمة المالية العامة على النمو الاقتصادي والاجتماعي في المملكة المغربية؟
- ما التحديات التي تواجه المملكة المغربية في تحقيق النمو الاحتوائي، وكيف يمكن للحكومة المالية العامة أن تساهم في التغلب على هذه التحديات؟

أهمية الدراسة

تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي، وتقديم تحليل معمق للعلاقة بينهما، مع التركيز على حالة المملكة المغربية، كما يمكن أن تضيد نتائج الدراسة الباحثين والأكاديميين في فهم أفضل لدور الحوكمة المالية العامة في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما يمكن أن تضيد نتائج هذه الدراسة صانعي السياسات في المملكة المغربية والدول العربية الأخرى في تصميم وتنفيذ إصلاحات الحوكمة المالية العامة التي تساهم في تعزيز النمو الاحتوائي، ويمكن أن تساعد في تقييم أثر الإصلاحات الحالية وتحديد المجالات التي تتطلب المزيد من التحسين.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى محاولة:

- تحليل مفهوم وأبعاد الحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي.
- تقييم واقع الحوكمة المالية العامة في المملكة المغربية والإصلاحات المعتمدة في هذا المجال.
- دراسة دور إصلاحات الحوكمة المالية العامة على النمو الاقتصادي والاجتماعي في المملكة المغربية.
- تحديد التحديات التي تواجه المملكة المغربية في تحقيق النمو الاحتوائي، واقتراح سبل للحكومة المالية العامة للمساهمة في التغلب عليها.
- تقديم توصيات لصانعي السياسات في المملكة المغربية والدول العربية لتعزيز الحوكمة المالية العامة ودعم النمو الاحتوائي.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة بالأساس على منهج وصفي تحليلي من خلال التحليل الوصفي لوصف الإصلاحات التي اعتمدها المغرب في مجال الحوكمة المالية العامة، والتحليل الكمي لتقييم أثر هذه الإصلاحات في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، باستخدام البيانات والإحصاءات المتاحة من مصادر مثل: وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المندوبية السامية للتخطيط المغربية.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

تعد الحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي من المفاهيم المحورية في الخطاب الاقتصادي المعاصر، حيث يتقاطعان في سعيهما لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ويهدف هذا الإطار النظري إلى استكشاف هذه المفاهيم بالتفصيل، وتحليل العلاقة المعقدة بينهما، مع التركيز على دور الحوكمة المالية العامة في تهيئة الظروف الملائمة لنمو اقتصادي يستفيد منه جميع فئات المجتمع، وفيما يأتي سنحاول التفصيل أكثر في هذه المفاهيم لتبسيطها:

1. مفاهيم عامة حول النمو الاحتوائي: يشكل النمو الاحتوائي ضرورة ملحة في عالم يشهد تفاقماً في مستويات عدم المساواة وتزايداً في حدة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، ويهدف هذا الجزء إلى الخوض في مفهوم النمو الاحتوائي، وتحديد أبعاده المتعددة، واستعراض أهميته في تحقيق التنمية المستدامة:

تعريف النمو الاحتوائي: يتجاوز النمو الاحتوائي المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي الذي يركز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ليشمل توزيعاً عادلاً لفوائد النمو، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً، وضمان مشاركتهم الفعالة في العملية التنموية.

وقد تعددت تعريفات النمو الاحتوائي في الأدبيات الاقتصادية، حيث يعرفه البنك الدولي بأنه "النمو الذي يضيء الفقراء" (World Bank, 2006, P. 15)، بينما يرى صندوق النقد الدولي أنه "النمو الذي يوسع الفرص الاقتصادية للجميع ويضمن توزيعاً أكثر عدلاً للدخل" (IMF, 2012, P. 10)، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فتعرفه بأنه "النمو الاقتصادي الذي يقترن بتوزيع متكافئ للفرص عبر مختلف شرائح المجتمع" (OECD, 2018, P. 23).

ويمكن تعريف النمو الاحتوائي بأنه عملية نمو اقتصادي مستدام تساهم في الحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفر فرصاً اقتصادية واجتماعية متكافئة للجميع، وتعزز التماسك الاجتماعي والمشاركة الفعالة في المجتمع.

أبعاد النمو الاحتوائي: يتضمن النمو الاحتوائي أبعاداً متعددة ومتداخلة، تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، ومن أبرز هذه الأبعاد:

البعد الاقتصادي: يركز هذا البعد على توفير فرص عمل منتجة ودخل لائق لجميع أفراد المجتمع، وتنويع الهيكل الاقتصادي، وتعزيز الإنتاجية والابتكار، وتنمية القطاع الخاص، وتكامل الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي. (Commission on Growth and Development, 2008, P. 45) ويشمل ذلك أيضاً ضمان حصول الفئات الفقيرة والمهمشة على الموارد الإنتاجية والخدمات المالية، وتوفير الحماية من المخاطر الاقتصادية، وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار (United Nations, 2015, P. 112).

البعد الاجتماعي: يهدف هذا البعد إلى الحد من الفقر والبطالة، وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان والمياه النظيفة، وتقليل الفوارق في الدخل والثروة، وتعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة المدنية، وضمان حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية (Sen, 1999, P. 87) ويشمل ذلك أيضاً

تمكين المرأة والفتيات المهمشة، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتعزيز الحوار الاجتماعي والمشاركة الفعالة في صنع القرار. (ILO, 2018, P. 65)

البعد الجغرافي: يؤكد هذا البعد على تحقيق التوازن بين النمو الحضري والريفي، وتنمية المناطق المهمشة، وتوفير فرص متكافئة في جميع أنحاء البلاد، ومعالجة التفاوتات الإقليمية في الحصول على الخدمات والبنية التحتية (UN-Habitat, 2016, P. 102)، ويشمل ذلك أيضاً تعزيز التنمية المحلية والإقليمية، وتوفير الحوافز لتشجيع الاستثمار في المناطق الأقل نمواً، وتنمية البنية التحتية الريفية، وتعزيز التكامل بين المناطق الحضرية والريفية (Barca et al., 2012, P. 94).

البعد السياسي: يركز هذا البعد على تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة (North, 1990, P. 56)، ويشمل ذلك أيضاً تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتقوية المؤسسات الديمقراطية، وضمان حرية التعبير والإعلام، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار (Kaufmann et al., 2010, P. 78).

البعد البيئي: يؤكد هذا البعد على ضرورة أن يكون النمو الاقتصادي مستداماً بيئياً، من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد (Stern, 2007, P. 43)، ويشمل ذلك أيضاً تعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة، وتنمية الزراعة المستدامة، وحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية في الحفاظ على البيئة (IPCC, 2014, P. 212).

أهمية النمو الاحتوائي: تتزايد أهمية النمو الاحتوائي في ظل التحديات المتزايدة التي يواجهها العالم، مثل تفاقم عدم المساواة، وتغير المناخ، والنزاعات الاجتماعية، والأزمات الاقتصادية، فالنمو الاحتوائي يساهم في:

- الحد من الفقر وعدم المساواة: من خلال توفير فرص اقتصادية واجتماعية متكافئة للجميع، وتوزيع عادل لفوائد النمو، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً (Ravallion & Chen, 2003, P. 117).

- تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي: من خلال تقليل الفوارق بين الفئات الاجتماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة المدنية، وتوفير بيئة مواتية للسلام والاستقرار (Acemoglu & Robinson, 2012, P. 64).

- تحقيق التنمية المستدامة: من خلال ضمان أن يكون النمو الاقتصادي مستداماً بيئياً، ويحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. (WCED, 1987, P. 27).

- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام: من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من النمو، وزيادة الإنتاجية والابتكار، وتنمية رأس المال البشري والاجتماعي (Barro, 1991, P. 48).

1. مفاهيم عامة حول الحوكمة المالية العامة: تعد الحوكمة المالية العامة إطاراً أساسياً لإدارة الموارد العامة بكفاءة وفعالية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويهدف هذا الجزء إلى الخوض

في مفهوم الحوكمة المالية العامة، وتحديد أبعادها الرئيسية، واستعراض أهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاحتوائي.

تعريف الحوكمة المالية العامة: تشير الحوكمة المالية العامة إلى مجموعة القواعد والمؤسسات والممارسات التي تنظم إدارة الموارد المالية العامة في الدولة، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وتتضمن كيفية قيام الحكومات بجمع الإيرادات، وتخصيص الإنفاق، وإدارة الأصول والخصوم، والإبلاغ عن النتائج (Diamond, 2002, P. 4).

وقد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها "مجموعة الترتيبات والمؤسسات التي من خلالها تتم إدارة الموارد العامة (IMF, 2014, P. 52)، بينما يرى البنك الدولي أنها "الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد المالية العامة (World Bank, 1999, P. 61)، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتشير إليها على أنها "مجموعة العمليات والمؤسسات التي تساعد الكيانات العامة على إدارة مواردها المالية بكفاءة وفعالية وشفافية" (OECD, 2015, P. 23).

ويمكن تعريف الحوكمة المالية العامة بأنها النظام الذي يحكم إدارة الموارد المالية للدولة، ويشمل القواعد والمؤسسات والعمليات التي تضمن جمع الإيرادات وتخصيص الإنفاق وإدارة الأصول والخصوم والإبلاغ عن الأداء بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة.

أبعاد الحوكمة المالية العامة: تتضمن الحوكمة المالية العامة أبعاداً متعددة ومتداخلة، تشمل الجوانب المؤسسية والقانونية والإجرائية والأخلاقية، ومن أبرز هذه الأبعاد:
الإطار القانوني والمؤسسي

يشمل ذلك وجود قوانين ولوائح واضحة وشاملة تنظم إدارة المالية العامة، وتحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات المعنية، وإنشاء آليات للمساءلة والرقابة (Premchand, 2007, P. 87)، ويتضمن ذلك أيضاً وجود مؤسسات قوية ومستقلة مثل البرلمان، والجهاز القضائي، وهيئات الرقابة المالية، لضمان تطبيق القوانين واللوائح ومحاسبة المسؤولين (Shah, 2007, P. 54).

إعداد الميزانية وتنفيذها: يشمل ذلك وضع ميزانية واقعية وشاملة تعكس الأولويات التنموية للحكومة، وتخصيص الموارد بكفاءة وفعالية، وتنفيذ الميزانية وفقاً للقوانين واللوائح، وتقديم تقارير دورية عن الأداء المالي (Allen et al., 2013, P. 123)، ويتضمن ذلك أيضاً استخدام أدوات تخطيط الميزانية على المدى المتوسط، وتقييم أثر الإنفاق العام، وضمان مشاركة المجتمع المدني في عملية إعداد الميزانية (Robinson & Last, 2009, P. 67).

إدارة الإيرادات: يشمل ذلك تصميم وتنفيذ نظام ضريبي عادل وفعال، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي، ومكافحة التهرب الضريبي، وتنويع مصادر الإيرادات العامة (Bird & Gendron, 2007, P. 45)، ويتضمن ذلك أيضاً إدارة الإيرادات من الموارد الطبيعية بشكل شفاف ومسؤول، وتخصيص جزء من هذه الإيرادات للاستثمارات التنموية (Yates, 2009, P. 89).

إدارة الإنفاق: يشمل ذلك تخصيص الإنفاق العام على أساس الأولويات التنموية، وضمان كفاءة وفعالية الإنفاق، وتقليل الهدر والفساد، وتوجيه الإنفاق نحو البرامج التي تعود بالنفع على الفئات الفقيرة والمهمشة (Chu & Hemming, 1991, P. 72)، ويتضمن ذلك أيضاً استخدام أدوات إدارة الإنفاق الحديثة، مثل الميزانية على أساس النتائج، وتقييم الأداء، والمشتريات العامة الإلكترونية (Hashim & Piatti, 2002, P. 101).

إدارة الدين العام: يشمل ذلك اقتراض الأموال بشروط ميسرة، واستخدام القروض في تمويل الاستثمارات المنتجة، وإدارة الدين العام بشكل مستدام، وتجنب الوقوع في أزمات الديون (Reinhart & Rogoff, 2009, P. 143)، ويتضمن ذلك أيضاً ضمان شفافية إدارة الدين العام، وتقديم تقارير دورية عن مستوى الدين وتكاليف خدمته، ووضع استراتيجية لإدارة الدين على المدى المتوسط (Wheeler, 2004, P. 56).

الرقابة والمساءلة: يشمل ذلك وجود آليات رقابة داخلية وخارجية فعالة، ومحاسبة المسؤولين عن سوء إدارة الموارد العامة، وتطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح، وضمان مشاركة المجتمع المدني في الرقابة على الأداء المالي (Schick, 2003, P. 81)، ويتضمن ذلك أيضاً تعزيز دور البرلمان في الرقابة على الميزانية، وتقوية أجهزة الرقابة العليا، وتوفير آليات لحماية المبلغين عن الفساد (Center for Policy Dialogue, 2016, P. 92).

أهمية الحوكمة المالية العامة: تعد الحوكمة المالية العامة الجيدة ضرورية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية واسعة، بما في ذلك:

الاستقرار الاقتصادي الكلي: تساهم الحوكمة المالية الرشيدة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال إدارة السياسة المالية بشكل مسؤول، والتحكم في التضخم، وتجنب الأزمات المالية، والحفاظ على استدامة الدين العام (Alesina & Perotti, 1996, P. 201).

تخصيص الموارد بكفاءة: تضمن الحوكمة المالية الجيدة تخصيص الموارد العامة بشكل يتناسب مع الأولويات التنموية، وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات التي تعود بالنفع على المجتمع، وتقليل الهدر والفساد (Mauro, 1998, P. 683).

تقديم الخدمات العامة بفعالية: تساهم الحوكمة المالية الفعالة في تحسين جودة الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وضمان حصول جميع المواطنين على هذه الخدمات بشكل عادل (Tanzi & Davoodi, 1997, P. 81).

تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية: تزيد الحوكمة المالية الشفافة والمسؤولة من ثقة المواطنين والمستثمرين في المؤسسات الحكومية، وتعزز شرعية الدولة، وتشجع الامتثال الضريبي (Fukuyama, 2011, P. 43).

مكافحة الفساد: تؤدي الحوكمة المالية الجيدة دوراً حاسماً في الحد من الفساد وسوء إدارة الموارد العامة، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، وتطبيق آليات الرقابة الفعالة، والمعاقبة على المخالفات (Rose, 1999, P. 91).

تحقيق التنمية المستدامة: تساهم الحوكمة المالية الرشيدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير التمويل اللازم للاستثمارات التنموية، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مسؤول، وتعزيز النمو الاحتوائي (United Nations, 2018, P. 56).

1. العلاقة بين الحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي: تعد العلاقة بين الحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي علاقة معقدة ومتعددة الأوجه، حيث يمكن للحوكمة المالية الجيدة أن تؤدي دوراً حاسماً في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، ويهدف هذا الجزء إلى استكشاف هذه العلاقة بالتفصيل، وتحديد الآليات التي تربط بينهما، واستعراض الأدلة التجريبية التي تدعم هذه العلاقة.

الآليات التي تربط بين الحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي: يمكن للحوكمة المالية العامة أن تؤثر في النمو الاحتوائي من خلال عدة آليات، من أبرزها:

تعبئة الموارد العامة: تساهم الحوكمة المالية الفعالة في تعبئة الموارد العامة الكافية لتمويل الاستثمارات في القطاعات التي تعزز النمو الاحتوائي، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، ويشمل ذلك تحسين أنظمة تحصيل الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية، والحد من التهرب الضريبي، وتنويع مصادر الإيرادات العامة، وإدارة الدين العام بشكل مستدام (Tanzi & Zee, 2000, P. 78)، كما أن الإدارة الرشيدة للإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية وتخصيص جزء منها للاستثمارات التنموية يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاحتوائي في البلدان الغنية بالموارد. (Yates, 2009, P. 112)

تخصيص الموارد بكفاءة: تضمن الحوكمة المالية الجيدة تخصيص الموارد العامة بشكل يتناسب مع الأولويات التنموية، وتوجيه الإنفاق نحو البرامج التي تعود بالنفع على الفئات الفقيرة والمهمشة، ويشمل ذلك وضع ميزانيات واقعية وشاملة، وتنفيذها بفعالية، وتقييم أثر الإنفاق العام، واستخدام أدوات تخطيط الميزانية على المدى المتوسط، وضمان مشاركة المجتمع المدني في عملية إعداد الميزانية. (Allen et al., 2013, P. 91)، كما أن استخدام أدوات إدارة الإنفاق الحديثة مثل الميزانية على أساس النتائج وتقييم الأداء، والمشتريات العامة الإلكترونية يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو تحقيق أهداف النمو الاحتوائي (Hashim & Piatti, 2002, P. 134).

الشفافية والمساءلة: تعزز الحوكمة المالية الشفافة والمسؤولة ثقة المواطنين والمستثمرين في المؤسسات الحكومية، وتقلل من فرص الفساد وسوء إدارة الموارد، وتزيد من مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار، ويشمل ذلك تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح في جميع مراحل إدارة المالية العامة، ووجود آليات رقابة داخلية وخارجية فعالة، ومحاسبة المسؤولين عن سوء إدارة الموارد العامة، وتوفير آليات لحماية المبلغين عن الفساد (Stiglitz, 2002, P. 112)، كما أن تعزيز دور البرلمان في الرقابة على الميزانية، وتقوية أجهزة الرقابة العليا، وضمان حرية التعبير والإعلام يمكن أن يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة (Center for Policy Dialogue, 2016, P. 92).

الاستقرار الاقتصادي: تساهم الحوكمة المالية الرشيدة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال إدارة السياسة المالية بشكل مسؤول، والتحكم في التضخم، وتجنب الأزمات المالية، والحفاظ على استدامة الدين العام، ويشمل ذلك وضع أهداف واضحة للسياسة المالية، وتنفيذها بشكل فعال، ومراقبة وتقييم أثرها في الاقتصاد الكلي، وتعديلها عند الضرورة (Easterly & Kraay, 2003, P. 45)، كما أن وجود مؤسسات مالية قوية ومستقلة وتطبيق قواعد مالية واضحة يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وحماية الفئات الفقيرة والمهمشة من آثار الأزمات الاقتصادية (Reinhart & Rogoff, 2009, P. 167).

الأدلة التجريبية على العلاقة بين الحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي: أكدت العديد من الدراسات التجريبية وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي، فعلى سبيل المثال وجدت دراسة للبنك الدولي أن تحسين الحوكمة المالية العامة يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة، وانخفاض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل (World Bank, 2006, P. 89)، كما وجدت دراسة أخرى لصندوق النقد الدولي أن البلدان التي تتمتع بحوكمة مالية جيدة تشهد نمواً اقتصادياً أسرع وأكثر شمولاً، وتكون أقل عرضة للأزمات المالية (IMF, 2014, P. 76)، وأشارت دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الحوكمة المالية الجيدة تساهم في تعزيز الاستثمار الخاص، وخلق فرص العمل، وتحسين جودة الخدمات العامة، مما يعزز النمو الاحتوائي (OECD, 2018, P. 54).

وبالإضافة إلى ذلك فقد أكدت العديد من الدراسات القطاعية وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة المالية الجيدة والنتائج التنموية في مجالات مثل التعليم (Ghani & Ahmed, 2014, P. 212)، والصحة (Fagbemi et al., 2015, P. 145)، والبنية التحتية (Kessides, 1993, P. 67)، والحماية الاجتماعية (Norton et al., 2010, P. 98).

ثانياً: الإطار التطبيقي للدراسة:

قبل الخوض في تفاصيل الإصلاحات التي اعتمدها المغرب في مجال الحوكمة المالية العامة، من المهم الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات تأتي في سياق أوسع من التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المغرب على مدى العقدين الماضيين، لقد كان هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى تحديث آليات إدارة المالية العامة لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في استخدام الموارد العامة، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وفيما يأتي تفصيل لذلك: عرض للإصلاحات التي اعتمدها المغرب في مجال الحوكمة المالية العامة: شهد المغرب سلسلة من الإصلاحات الهامة في مجال الحوكمة المالية العامة، والتي تهدف إلى تحديث وتطوير آليات إدارة المالية العامة، يمكن تلخيص هذه الإصلاحات في المحاور الرئيسية الآتية:

إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية: يعد القانون التنظيمي لقانون المالية الإطار القانوني الأساسي الذي يحكم إعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية في المغرب، وقد شكل إصلاحه محوراً أساسياً في جهود تحديث الحوكمة المالية العامة، ويهدف هذا الإصلاح إلى تجاوز أوجه القصور التي كانت تعترى القانون السابق، والتي تحد من فعالية السياسة المالية (Mezouar, 2010)، وتمثل الأهداف الرئيسية للإصلاح فيما يأتي:

- تعزيز دور البرلمان في العملية المالية.

- تحسين فعالية وشفافية إعداد الميزانية.
- الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج.
- تعزيز المساءلة والرقابة على المال العام.

وقد شملت المحاور الرئيسية لهذا الإصلاح على ما يأتي:

توسيع نطاق القانون التنظيمي؛ ليشمل كافة العمليات المالية للدولة، بما في ذلك حسابات التخصيص الخاصة والمؤسسات العمومية، هذا التوسيع يهدف إلى توحيد الإطار القانوني المنظم للمالية العامة و إخضاع كافة العمليات المالية للدولة لمبدأ الشفافية. (Ministère de l'Économie et des Finances, n.d.)

تعزيز دور البرلمان؛ من خلال تمكينه من مناقشة وتعديل الميزانية على أساس البرامج والأهداف، وليس فقط على أساس بنود الإنفاق، هذه الآلية تمنح البرلمان صلاحيات أوسع في التأثير في توجهات السياسة المالية (IMF, 2023, p. 45).

إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة؛ مثل الشفافية والمساءلة والفعالية في صلب القانون التنظيمي، هذه المبادئ تعد حجر الزاوية في بناء نظام مالي عام يتسم بالكفاءة والعدالة (World Bank, n.d, p. 67).

تطوير نظام الميزانية؛ شمل تطوير نظام الميزانية إدخال مفاهيم وأساليب جديدة في إعداد وتنفيذ الميزانية، بهدف تحسين أدائها وفعاليتها، هذا التطوير يركز على الانتقال من منطق تسيير المدخلات إلى منطق تسيير النتائج (Belaraj & Oukassi, 2020)، وتمثل الأهداف الرئيسية لتطوير نظام الميزانية في المغرب ما يأتي:

- ترشيد الإنفاق العام وتحسين تخصيص الموارد.
- ربط الميزانية بالأهداف والنتائج المرجوة.
- تحسين جودة المعلومات المالية وتوفيرها في الوقت المناسب.
- تبسيط إجراءات تنفيذ الميزانية.

وقد شملت المحاور الرئيسية لتطوير نظام الميزانية في المغرب ما يأتي:

الميزانية على أساس البرامج؛ الانتقال من الميزانية التقليدية، التي تركز على بنود الإنفاق، إلى الميزانية على أساس البرامج، التي تركز على الأهداف والنتائج، هذا التحول يسمح بتقييم أفضل لأداء البرامج العمومية وقياس مدى تحقيقها للأهداف المتوخاة (IMF, 2018, p. 52).

الميزانية متعددة السنوات؛ إعداد ميزانية تمتد لعدة سنوات، بهدف توفير رؤية استراتيجية للإنفاق العام وتحسين التخطيط المالي، الميزانية متعددة السنوات تساهم في تعزيز قدرة الحكومة على التخطيط على المدى المتوسط وتضمن استدامة السياسة المالية (World Bank, n.d., p. 70).

نظام المعلومات المالية؛ تطوير نظام معلومات مالية متكامل وموحد، يتيح توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول الوضع المالي للدولة، هذا النظام يهدف إلى تحسين جودة البيانات المالية وتسهيل عملية اتخاذ القرار (Ministère de l'Économie et des Finances, n.d).

تعزيز الرقابة والشفافية: تعد الرقابة والشفافية عنصرين أساسيين في الحوكمة المالية الرشيدة، حيث يساهمان في ضمان المساءلة وحماية المال العام، وقد أولى المغرب اهتماماً خاصاً لتعزيز هذه الجوانب في إطار إصلاحاته. (Revue Internationale du Chercheur, 2023, p. 140)

وتمثلت الأهداف الرئيسية لتعزيز الرقابة والشفافية في المغرب فيما يأتي:

- ضمان امتثال العمليات المالية للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- الكشف عن حالات الفساد وسوء الإدارة.
- تمكين المواطنين من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمال العام.
- تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية.

وقد شملت المحاور الرئيسية لتعزيز الرقابة والشفافية في المغرب ما يأتي:

تقوية أجهزة الرقابة: من خلال تعزيز استقلاليتها وتزويدها بالموارد اللازمة لأداء مهامها على أكمل وجه، هذا يشمل تعزيز دور كل من المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية (IMF, 2022, p. 63).
تفعيل آليات المساءلة: من خلال إلزام المسؤولين بتقديم تقارير دورية عن أدائهم المالي، ومحاسبتهم على أي تجاوزات، المساءلة تعد عنصراً أساسياً لضمان حسن تدبير المال العام (Revue Internationale des Sciences de Gestion, 2021, p. 826).

نشر المعلومات المالية: من خلال توفير معلومات دقيقة ومفصلة حول الميزانية والإنفاق العام، وجعلها متاحة للجمهور، هذا يشمل نشر وثائق الميزانية وتقارير الأداء على مواقع إلكترونية حكومية (Ministère de l'Économie et des Finances, n.d.).

تقييم أثر هذه الإصلاحات في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب: من الصعب عزل تأثير إصلاحات الحوكمة المالية العامة بشكل قاطع في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن هناك عوامل أخرى تؤثر في هذه المؤشرات، ومع ذلك يمكن تحليل بعض الاتجاهات العامة وربطها بالإصلاحات التي تم تنفيذها، وفيما يأتي سنحاول توضيح بعض هذه المؤشرات:

النمو الاقتصادي: ساهمت إصلاحات الحوكمة المالية العامة في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في المغرب، وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، على سبيل المثال ساعد تحسين إدارة الميزانية والتحكم في الإنفاق العام على خفض عجز الميزانية والدين العام، مما خلق بيئة اقتصادية أكثر جاذبية للاستثمار (IMF, 2023, p. 42).

وفقاً لبيانات البنك الدولي بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في المغرب خلال الفترة 2010-2019 حوالي 4% سنوياً، وهو معدل نمو مقبول نسبياً، ويعزى هذا النمو جزئياً إلى تحسن إدارة المالية العامة، الذي أدى إلى زيادة ثقة المستثمرين واستقرار الاقتصاد الكلي، ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي تباطأ في السنوات الأخيرة بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 والجفاف، مما أثر سلباً في النشاط الاقتصادي (World Bank, 2022, p. 54).

الجدول رقم (1): تطور نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في المغرب (2010-2023م).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (نسبة نمو %)
2010-2019	4
2020	-7
2021	7.4
2022	1.3
2023	2.8 (تقديرات)

المصدر: (World Bank, 2022)

يوضح الجدول أن النمو الاقتصادي في المغرب كان مستقرًا نسبيًا خلال الفترة 2010-2019م، لكنه تأثر سلبًا بجائحة كوفيد-19 في عام 2020م، وقد تعافى النمو في عام 2021م، لكنه تباطأ مرة أخرى في عام 2022م بسبب عوامل مختلفة، وتشير التقديرات إلى تحسن طفيف في النمو في عام 2023م.

مستوى التشغيل: لا تزال معدلات البطالة في المغرب مرتفعة نسبيًا خصوصًا بين الشباب، ورغم أن إصلاحات الحوكمة المالية العامة تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، إلا أن تأثيرها المباشر في التشغيل محدود، فالحكومة تهدف من خلال هذه الإصلاحات إلى خلق بيئة اقتصادية مواتية للاستثمار الخاص، الذي يعد المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل (Ministère de l'Économie et des Finances, 2021, p. 23).

تحتاج معالجة مشكلة البطالة إلى سياسات شاملة تتضمن تحسين التعليم والتدريب المهني، ودعم القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار في القطاعات المولدة لفرص العمل.

الجدول رقم (2): تطور معدل البطالة في المغرب (2010-2023م).

السنة	معدل البطالة (%)
2010	9.1
2015	9.7
2020	11.9
2022	11.2
2023	13.0

المصدر: (HCP, 2023)

يظهر الجدول أن معدل البطالة في المغرب قد ازداد بشكل ملحوظ في عام 2020م، ووصل إلى أعلى مستوياته في عام 2023م، هذا يشير إلى أن النمو الاقتصادي لم يترجم بشكل كافٍ إلى خلق فرص عمل، وأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة مشكلة البطالة.

توزيع الدخل: يعد توزيع الدخل في المغرب غير متكافئ، حيث تتركز الثروة في أيدي فئة صغيرة من السكان، ورغم أن إصلاحات الحوكمة المالية العامة تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، إلا أن تأثيرها في توزيع الدخل يتطلب مزيداً من الوقت والتقييم، فالحكومة تدرك أن تحسين الحوكمة المالية يمكن أن يساهم في تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل على المدى الطويل، من خلال ضمان تخصيص أفضل للموارد العامة وتوجيهها نحو البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً (HCP, 2023, p. 15).

يمكن للحكومة استخدام أدوات السياسة المالية، مثل الضرائب والإنفاق العام، للحد من التفاوت في الدخل، على سبيل المثال يمكن زيادة الضرائب على الأغنياء وتوسيع نطاق برامج الدعم الاجتماعي للفئات الفقيرة.

الجدول رقم (3): مؤشرات توزيع الدخل في المغرب 2023م.

المؤشر	القيمة
معامل جيني	40.9
حصّة أغنى 10%	27.2
حصّة أفقر 40%	21.9

المصدر: (HCP, 2023)

تشير الأرقام في الجدول أعلاه إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل في المغرب، حيث يستحوذ أغنى 10% من السكان على أكثر من ربع الدخل القومي، بينما يحصل أفقر 40% على حوالي الخمس فقط، هذا الوضع يستدعي اتخاذ إجراءات فعالة للحد من التفاوت في الدخل وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية. الخدمات الاجتماعية: شهد المغرب تحسناً ملحوظاً في مستوى الخدمات الاجتماعية خلال العقدين الماضيين، خصوصاً في مجالات التعليم والصحة، وقد ساهمت إصلاحات الحوكمة المالية العامة في توفير الموارد اللازمة لتمويل هذه الخدمات، وتظهر الأرقام أن هناك تحسناً ملحوظاً في معدلات التمدرس وتراجع في معدلات وفيات الرضع، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. (Ministère de la Santé, 2022, p. 34). ومع ذلك لا تزال هناك تحديات قائمة مثل ضعف جودة بعض الخدمات وعدم كفاية تغطيتها لجميع السكان، ويتطلب تحسين الخدمات الاجتماعية استمرار جهود الإصلاح وتعزيز الحكامة في إدارة القطاعات الاجتماعية.

الجدول رقم (4): تطور بعض مؤشرات الخدمات الاجتماعية في المغرب (2010-2020م).

المؤشر	2010	2015	2020
معدل التمدرس (%)	98.2	99.1	99.5
معدل وفيات الرضع (لكل 1000 ولادة)	30	27	25
الإنفاق على الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	5.3	5.5	6.1

المصدر: (Ministère de la Santé, 2022).

يوضح الجدول أعلاه التحسن المستمر في مؤشرات الخدمات الاجتماعية الأساسية في المغرب خلال السنوات 2010 إلى 2020م - في حدود البيانات المتوفرة وإطلاع الباحث - فقد ارتفع معدل التمدرس بشكل طفيف، وانخفض معدل وفيات الرضع بشكل ملحوظ، وزاد الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، هذه التطورات تعكس التزام الحكومة بتحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية لهم. مودرات الفساد: يشكل الفساد ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأي بلد، في المملكة المغربية حظي موضوع مكافحة الفساد باهتمام متزايد من قبل المجتمع المدني، وكذلك من قبل المنظمات الدولية التي تراقب مستويات الحوكمة والشفافية، ويعتمد تقييم موارد الفساد ومؤشراتها على بيانات ومسوح صادرة عن هيئات دولية موثوقة توفر مقارنات ومعايير عالمية، حيث تظهر البيانات الحديثة من المنظمات الدولية بعض التغيرات في مؤشرات الفساد المتقدمة بالمغرب، يُعد مؤشر مدركات الفساد (CPI) ومؤشر السيطرة على الفساد (WGI) الأكثر شيوعاً، والجدول الموالي يوضح ذلك خلال السنوات من 2020 - 2023م:

الجدول رقم (5): تطور مؤشرات الفساد في المملكة المغربية (2020-2023م).

السنة	مؤشر مدركات الفساد (CPI)	الترتيب من 180	مؤشر السيطرة على الفساد (WGI) النقطة
	الدرجة	دولة	المئوية
2020	40	86	54.76
2021	39	87	53.33
2022	39	94	51.90
2023	36	97	غير متوفر (في حدود الاطلاع)

المصدر: (Transparency International, 2024)، (World Bank, 2023).

تكشف بيانات مؤشرات الفساد في المغرب خلال الفترة 2020-2023م عن تراجع في الأداء، فقد انخفض مؤشر مدركات الفساد (CPI) من 40 نقطة سنة 2020م إلى 36 نقطة سنة 2023م، مما أدى إلى تراجع المغرب في الترتيب العالمي من المرتبة 86 إلى المرتبة 97 من أصل 180 دولة (Transparency International, 2024)، يشير هذا الانخفاض إلى تدهور في تصورات الفساد داخل القطاع العام، ويعكس قلقاً متزايداً أو ضعفاً في فعالية جهود مكافحة الفساد، وفقاً للتقارير الصادرة، بالتوازي أظهر مؤشر السيطرة على الفساد (WGI) الصادر عن البنك الدولي انخفاضاً طفيفاً، حيث تراجعت النقطة المئوية من 54.76% في سنة 2020م إلى 51.90% في سنة 2022م (World Bank, 2023)، ورغم أن هذا التراجع أقل حدة إلا أنه يؤكد على تحديات مستمرة في القدرة المؤسسية والقانونية على احتواء الفساد، مما يشير إلى أن فعالية الإجراءات المتخذة للسيطرة على هذه الظاهرة قد شهدت تراجعاً نسبياً مقارنة بالمعايير العالمية. تتعدد مصادر الفساد الرئيسية في المغرب وفقاً للتقارير الدولية، حيث لا تقتصر على أنماط محددة وإنما تشمل جوانب مختلفة، ومن أبرز هذه الموارد تتجلى الرشوة والمحسوبية في الخدمات العمومية، حيث لا يزال المواطنون وقطاع الأعمال يواجهون تحديات في الحصول على التراخيص والخدمات الصحية والقضائية دون اللجوء إلى ممارسات غير قانونية (Transparency International - Global Corruption Barometer, 2020/2021)، كما يعد الفساد في الصفقات العمومية مصدراً مهماً نظراً لضخامة الموارد المالية التي يتم تداولها في هذا القطاع، مما يجعله عرضة للممارسات غير الشفافة ويؤثر سلباً في كفاءة الإنفاق العام وجودة المشاريع التنموية (World Bank, Procurement Assessment Report)، علاوة على ذلك يسهم النفوذ السياسي والمالي لأصحاب المصالح الخاصة في توجيه القرارات الإدارية والتشريعية بما يخدم مصالحهم الشخصية، وهو ما يتضح من خلال تأثيره في مؤشر "السيطرة على الفساد" (World Bank, 2023)، بالإضافة إلى ذلك يشكل نقص الشفافية في بعض القطاعات الحيوية، مثل الاستثمار العقاري وإدارة الموارد الطبيعية، بيئة خصبة للفساد على الرغم من الجهود الإصلاحية، وأخيراً يؤثر ضعف إنفاذ القانون من قبل المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد كالهيات الرقابية والقضاء على فعالية ردع هذه الممارسات وتطبيق العقوبات اللازمة (IMF, Article IV Consultations).

التحديات التي تواجه المغرب في تحقيق النمو الاحتوائي، رغم الجهود التي يبذلها المغرب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا تزال هناك عدة تحديات تعيق تحقيق نمو أكثر شمولاً واستدامة، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يأتي:

ارتفاع معدلات البطالة، كما أظهرت الأرقام السابقة لا تزال معدلات البطالة مرتفعة، خصوصاً بين الشباب، مما يحرم جزءاً كبيراً من السكان من المشاركة الفعالة في الاقتصاد ويؤدي إلى تفاقم الفقر

والتهميش (HCP, 2023, p. 21)، وقد بلغت نسبة البطالة 13% في عام 2023م، وهي الأعلى منذ عام 2001م (HCP, 2024).

التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية؛ لا يزال توزيع الدخل والثروة غير متكافئ، حيث تستحوذ فئة صغيرة على حصة كبيرة من الموارد، بينما يعاني جزء كبير من السكان من الفقر والهشاشة، هذه التفاوتات تخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي وتقوض جهود التنمية (World Bank, 2022, p. 68)، ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2023م، لا يزال حوالي ربع سكان المغرب يعيشون تحت خط الفقر أو قريباً منه (World Bank, 2023).

ضعف جودة الخدمات الاجتماعية؛ رغم التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات، لا تزال جودة الخدمات الصحية والتعليمية غير كافية في بعض المناطق، خصوصاً في المناطق الريفية، مما يحرم السكان من الحصول على الخدمات الأساسية اللازمة لتحسين مستوى معيشتهم (Ministère de la Santé, 2022, p. 45)، على سبيل المثال لا يزال معدل وفيات الأمهات في المغرب مرتفعاً نسبياً مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة (OMS, 2023).

تأثير التغيرات المناخية؛ يعد المغرب من بين الدول الأكثر عرضة لتأثيرات التغيرات المناخية، مثل الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، مما يؤثر سلباً في القطاع الزراعي ويقلل من فرص النمو الاقتصادي في بعض المناطق (IMF, 2023, p. 58)، وقد أدى الجفاف المتكرر في السنوات الأخيرة إلى انخفاض إنتاج الحبوب وتأثر سبل عيش العديد من المزارعين (Ministère de l'Agriculture, 2023).

القطاع الاقتصادي غير المهيكل؛ لا يزال القطاع الاقتصادي غير المهيكل يمثل جزءاً كبيراً من الاقتصاد المغربي، حيث يوظف حوالي ثلثي القوى العاملة (World Bank, 2024)، ويعيق هذا الوضع جهود الحكومة لتحصيل الضرائب وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال، ويحد من الإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل. دور الحوكمة المالية في مواجهة تحديات النمو الاحتوائي بالمغرب؛ تؤدي الحوكمة المالية دوراً حاسماً في مواجهة التحديات التي تعيق تحقيق النمو الاحتوائي في المغرب، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الموارد العامة يمكن للحكومة توجيه الإنفاق العام نحو البرامج والمشاريع التي تساهم في الحد من الفقر والتفاوتات الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

تعزيز الشفافية والمساءلة؛ من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية والإنفاق العام، والزام المسؤولين بتقديم تقارير دورية عن أدائهم، يمكن للحكومة أن تضمن استخدام الموارد العامة بشكل فعال وعادل، وتحد من مخاطر الفساد وسوء الإدارة (World Bank, n.d., p. 75)، وقد تحسن ترتيب المغرب في مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية في السنوات الأخيرة، مما يعكس التقدم المحرز في هذا المجال (Transparency International, 2023).

توجيه الإنفاق العام نحو البرامج الاجتماعية؛ من خلال إعطاء الأولوية للإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، يمكن للحكومة أن تساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين، خصوصاً الفئات الأكثر هشاشة، وتوفير الفرص الاقتصادية لهم (Ministère de l'Économie et des Finances, n.d.)، وقد زاد

الإنفاق الاجتماعي في المغرب بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث يمثل الآن حوالي ربع إجمالي الإنفاق العام (IMF, 2024).

دعم الاستثمار في البنية التحتية: من خلال الاستثمار في البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق والموانئ وشبكات المياه والصرف الصحي، يمكن للحكومة أن تخلق بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي وتوفر فرص العمل، خصوصاً في المناطق النائية، وتدعم النمو الشامل. (IMF, 2022a, p. 69)، وقد أطلقت الحكومة المغربية العديد من المشاريع الكبرى في مجال البنية التحتية في السنوات الأخيرة، مثل توسيع شبكة الطرق السريعة وتطوير الموانئ (Ministère de l'Équipement, 2024).

تعزيز قدرة الدولة على التكيف مع التغيرات المناخية: من خلال تخصيص الموارد اللازمة لتمويل المشاريع التي تهدف إلى التكيف مع التغيرات المناخية، مثل تطوير الزراعة المستدامة وتعزيز كفاءة استخدام المياه، يمكن للحكومة أن تقلل من تأثير هذه التغيرات على الاقتصاد والمجتمع، وتحمي الفئات الأكثر عرضة للخطر (Ministère de l'Économie et des Finances, 2021, p. 29)، وقد اعتمد المغرب استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تهدف إلى تعزيز قدرة البلاد على التكيف مع التغيرات المناخية (Ministère de l'Environnement, 2023).

دعم إصلاح القطاع غير المهيكل: من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الحوافز للشركات غير المهيكلت للانضمام إلى القطاع المهيكل، يمكن للحكومة أن تزيد من إيراداتها الضريبية وتوسع نطاق الحماية الاجتماعية للعمال، وتعزز الإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل (World Bank, 2024)، وقد اتخذت الحكومة المغربية بعض الإجراءات في هذا الاتجاه، مثل إطلاق نظام المقاول الذاتي، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة دور الحوكمة المالية العامة في دعم النمو الاحتوائي، مع التركيز على حالة المملكة المغربية كنموذج تطبيقي، وقد أبرزت الدراسة أهمية الحوكمة المالية الجيدة في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، من خلال تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتخصيص الموارد بكفاءة، وتوفير الخدمات العامة بفعالية، وتعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية، ومكافحة الفساد، وتحقيق التنمية المستدامة.

كما أكدت الدراسة على أن العلاقة بين الحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي هي علاقة معقدة ومتعددة الأوجه، حيث يمكن للحوكمة المالية الجيدة أن تؤدي دوراً حاسماً في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، وقد استعرضت الدراسة الآليات التي تربط بينهما، والأدلة التجريبية التي تدعم هذه العلاقة.

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد قدمت مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تساهم في تعزيز الحوكمة المالية العامة في المملكة المغربية، ودعم جهودها لتحقيق النمو الاحتوائي،

كما اقترحت الدراسة عدداً من آفاق البحث المستقبلية التي يمكن أن تساهم في إثراء المعرفة حول هذا الموضوع المهم، كما يأتي:

نتائج الدراسة

من خلال كل ما سبق توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها ما يأتي:

- الحوكمة المالية العامة الجيدة تساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال خفض العجز المالي، والتحكم في التضخم، وإدارة الدين العام بكفاءة.
- الحوكمة المالية الفعالة تضمن تخصيص الموارد العامة بكفاءة من خلال تحديد أولويات الإنفاق، وتوجيه الاستثمارات العامة نحو المشاريع ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي المرتفع، وتقليل الهدر والتبذير.
- تحسين الحوكمة المالية يؤدي إلى تقديم الخدمات العامة بفعالية من خلال تحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان حصول جميع فئات المجتمع على الخدمات الأساسية.
- الحوكمة المالية الشفافة والمسؤولية تعزز الثقة في المؤسسات الحكومية من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول إدارة المالية العامة، وإخضاع المسؤولين للمساءلة عن أفعالهم، وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار.
- تؤدي الحوكمة المالية الجيدة دوراً حاسماً في مكافحة الفساد من خلال تطبيق قوانين ولوائح صارمة لمكافحة الفساد، وتعزيز استقلالية القضاء، وتفعيل دور أجهزة الرقابة، وتشجيع الإبلاغ عن المخالفات.
- الحوكمة المالية الرشيدة تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الحكومية، وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيقها.
- هناك علاقة إيجابية بين الحوكمة المالية العامة والنمو الاقتصادي، حيث أن البلدان التي تتمتع بحكومة مالية جيدة تشهد نمواً اقتصادياً أسرع وأكثر شمولاً، وتوزيعاً أكثر عدالة للدخل، ومستويات أعلى من التنمية البشرية.
- تحسين الحوكمة المالية العامة يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة في هذين القطاعين، مما يساهم في تطوير رأس المال البشري وتحسين مستوى معيشة المواطنين.
- البلدان التي تتمتع بحكومة مالية جيدة تشهد نمواً اقتصادياً أسرع وأكثر شمولاً، وتوزيعاً أكثر عدالة للدخل، ومستويات أعلى من التنمية البشرية.

- الحوكمة المالية الجيدة تساهم في تعزيز الاستثمار الخاص وخلق فرص العمل من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمار، وتقليل المخاطر التي تواجه المستثمرين، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

اقتراحات الدراسة

بناء على نتائج الدراسة نقترح ما يأتي:

- تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للحوكمة المالية العامة من خلال تحديث القوانين واللوائح المتعلقة بإدارة المالية العامة، وتوضيح أدوار ومسؤوليات المؤسسات المعنية، وإنشاء هيئات مستقلة لمراقبة الأداء المالي.
- تحسين عملية إعداد الميزانية وتنفيذها من خلال اعتماد ميزانية برامجية تركز على النتائج، وتطبيق نظام فعال لإدارة الإنفاق العام، وضمان تنفيذ الميزانية وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.
- تطوير إدارة الإيرادات العامة وتنويع مصادرها من خلال توسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي، وتطوير مصادر غير ضريبية للإيرادات العامة.
- ترشيد إدارة الإنفاق العام وتوجيهه نحو البرامج ذات الأولوية من خلال تحديد أولويات الإنفاق بناءً على أهداف التنمية الوطنية، وتخفيض الإنفاق غير الضروري، وتحسين كفاءة الإنفاق على البرامج الاجتماعية والاقتصادية.
- ضمان استدامة الدين العام وإدارته بشكل فعال من خلال وضع استراتيجية لإدارة الدين العام، وتنويع مصادر التمويل، وتخفيض تكلفة الاقتراض، وتجنب الوقوع في أزمات الديون.
- تعزيز آليات الرقابة والمساءلة في إدارة المالية العامة من خلال تفعيل دور أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية، وتطبيق نظام فعال للمساءلة عن الأداء المالي، ومعاقبة المخالفين.
- تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح في جميع مراحل إدارة المالية العامة من خلال نشر معلومات دقيقة وموثوقة حول الميزانية والإنفاق والإيرادات، واتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في الرقابة على الأداء المالي.
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الرقابة على الأداء المالي من خلال دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الرقابة على المالية العامة، وتوفير آليات للمواطنين للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم بشأن إدارة المالية العامة.
- الاستثمار في بناء قدرات العاملين في مجال المالية العامة من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في المؤسسات المعنية بإدارة المالية العامة، وتطوير مهاراتهم في مجالات إعداد الميزانية، وتنفيذها، والرقابة عليها.

- تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات المعنية بالحوكمة المالية العامة من خلال إنشاء آليات للتنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات الحكومية، وتبادل المعلومات والخبرات، وتوحيد الجهود لتحقيق أهداف الحوكمة المالية الجيدة.

آفاق الدراسة

نظراً لتشعب الموضوع وتعقيده توصي الدراسة بالمزيد من الأبحاث والدراسات للإلمام بالموضوع أكثر ولعل من أهمها ما يأتي:

- إجراء المزيد من البحوث التجريبية حول العلاقة بين الحوكمة المالية العامة والنمو الاحتوائي في سياقات مختلفة.
- تحليل أثر الحوكمة المالية العامة في مختلف أبعاد التنمية المستدامة، مثل الحد من الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، وحماية البيئة.
- دراسة دور التكنولوجيا في تعزيز الحوكمة المالية العامة، مثل استخدام أنظمة الإدارة المالية المحوسبة، وتطبيقات الهاتف المحمول، وتقنيات البلوك تشين.
- تقييم فعالية الإصلاحات التي اعتمدها الدول العربية في مجال الحوكمة المالية العامة، وتحديد أفضل الممارسات التي يمكن تكرارها.
- دراسة التحديات التي تواجه الدول العربية في سعيها لتحقيق الحوكمة المالية الجيدة، واقتراح حلول للتغلب عليها.

قائمة المراجع:

- Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty. Crown Publishing Group. <https://www.amazon.com/Why-Nations-Fail-Prosperity-Poverty/dp/0307719216>
- Allen, R., Hemming, R., & Potter, B. (2013). The international handbook of public financial management. Palgrave Macmillan. <https://doi.org/10.1057/9781137315304>
- Barca, F., McCann, P., & Rodríguez-Pose, A. (2012). Cohesion policy in the European Union. *Regional Studies*, 46(3), 295–317. <https://doi.org/10.1080/00343409.2010.543010>
- Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. *The Quarterly Journal of Economics*, 106(2), 407–443. <https://doi.org/10.2307/2937943>
- Belaraj, A., & Oukassi, B. (2020). Moroccan public reforms inspired by New Public Management Les réformes publiques Marocaines inspirées du New Public Management. *Revue Internationale des Sciences de Gestion*, 4(2), 826.

- Bird, R. M., & Gendron, P. P. (2007). *The VAT in developing countries*. Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/CBO9780511619366>
- Center for Policy Dialogue. (2016). *Promoting transparency and accountability in public institutions*. Centre for Policy Dialogue (CPD).
- Chu, K. Y., & Hemming, R. (1991). *Public expenditure policies for the 1990s*. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/Publications/Books/Issues/1991/01/01/Public-Expenditure-Policies-for-the-1990s-118>
- Commission on Growth and Development. (2008). *Growth report: Strategies for sustained growth and inclusive development*. World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/4136/content>
- Diamond, J. (2002). *Performance budgeting: Managing inputs and outputs*. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/Publications/Books/Issues/2002/03/01/Performance-Budgeting-Managing-Inputs-and-Outputs-15715>
- Easterly, W., & Kraay, A. (2003). *Development without growth*. *Journal of Economic Growth*, 8(1), 25–58. <https://doi.org/10.1023/A:1022357624717>
- Fukuyama, F. (2011). *The origins of political order: From prehuman times to the French Revolution*. Farrar, Straus and Giroux. <https://us.macmillan.com/series/theoriginsofpoliticalorder/>
- Transparency International. (2024). *Corruption perception index 2023*. Transparency International. <https://www.transparency.org/en/cpi/2023>
- Hashim, A. M., & Piatti, L. (2002). *Public expenditure management*. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/Publications/Books/Issues/2002/03/01/Public-Expenditure-Management-15714>
- Haut-Commissariat au Plan. (2023). *Note d'information sur les inégalités de revenus au Maroc*. Haut-Commissariat au Plan.
- Haut-Commissariat au Plan. (2024). *Note d'information sur le marché du travail au T4-2023*. Haut-Commissariat au Plan.
- International Labour Organization. (2018). *World employment and social outlook: Trends 2018*. International Labour Organization. <https://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2018/lang-en/index.htm>
- International Monetary Fund. (2012). *Promoting inclusive growth*. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/052812.pdf>
- International Monetary Fund. (2014). *Fiscal transparency code*. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/061814.pdf>

- International Monetary Fund. (2018). *Public wage bills in the Middle East and Central Asia*. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/03/09/Public-Wage-Bills-in-the-Middle-East-and-Central-Asia-45686>
- International Monetary Fund. (2022). *Morocco: Central bank transparency code review*. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/02/08/Morocco-Central-Bank-Transparency-Code-Review-529882>
- International Monetary Fund. (2023). *Morocco: 2022 Article IV consultation—Staff report* (IMF Country Report No. 23/042). International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/02/08/Morocco-2022-Article-IV-Consultation-Staff-Report-529922>
- International Monetary Fund. (2024). *Morocco: Staff report for the 2024 Article IV consultation*. International Monetary Fund.
- International Monetary Fund. (Various years). *Article IV consultations – Morocco*. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/Countries/MAR>
- Intergovernmental Panel on Climate Change. (2014). *Climate change 2014: Synthesis report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. IPCC. <https://www.ipcc.ch/report/ar5/syr/>
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The worldwide governance indicators: Methodology and data sources. World Bank. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130
- Mauro, P. (1998). Corruption and the composition of government expenditure. *Journal of Public Economics*, 69(2), 263–279.
- Mezouar, S. E. (2010). *The fourth edition of the International Symposium on Public Finance*. Ministry of Economy and Finance. <https://www.finances.gov.ma/en/Pages/detail-actualite.aspx?fiche=2829>
- Ministère de la Santé. (2022). *Annuaire statistique de la santé 2021*.
- Ministère de l'Agriculture. (2023). *Bilan de la campagne agricole 2022-2023*. Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts.
- Ministère de l'Économie et des Finances. (2021). *Rapport sur l'exécution de la loi de finances de l'année 2020*.
- Ministère de l'Économie et des Finances. (n.d.). *The fourth edition of the International Symposium on Public Finance – MEF – Kingdom of Morocco*. <https://www.finances.gov.ma/en/Pages/detail-actualite.aspx?fiche=2829>
- Ministère de l'Environnement. (2023). *Stratégie nationale de développement durable 2030*. Ministère de la Transition Énergétique et du Développement Durable.

- Ministère de l'Équipement. (2024). *Les grands projets d'infrastructure au Maroc*. Ministère de l'Équipement, du Transport, de la Logistique et de l'Eau.
- North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2015). *Government at a glance 2015*. OECD Publishing.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2017). *OECD framework for effective public governance*. OECD Publishing.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2018). *Inclusive growth initiative: Breaking down the barriers to social inclusion*. OECD Publishing.
- Organisation mondiale de la Santé. (2023). *Rapport sur la mortalité maternelle au Maroc*.
- Premchand, A. (2007). *Government budgeting and expenditure controls: Theory and practice*. International Monetary Fund.
- Ravallion, M., & Chen, S. (2003). Measuring pro-poor growth. *Economics Letters*, 78(1), 93–99.
- Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009). *This time is different: Eight centuries of financial folly*. Princeton University Press.
- Revue Internationale des Sciences de Gestion. (2021). Moroccan public reforms inspired by New Public Management Les réformes publiques Marocaines inspirées du New Public Management. *Revue Internationale des Sciences de Gestion*, 4(2), 826.
- Revue Internationale du Chercheur. (2023). The Moroccan model of public governance: Current situation in Morocco Le modèle marocain de gouvernance publique. *Revue Internationale du Chercheur*, 5(2), 140–141.
- Robinson, M., & Last, D. (2009). A basic model of performance-based budgeting. International Monetary Fund.
- Rose-Ackerman, S. (1999). *Corruption and government: Causes, consequences, and reform*. Cambridge University Press.
- Schick, A. (2003). *The spirit of reform: Managing the next stage of public sector reform*. OECD Publishing.
- Sen, A. (1999). *Development as freedom*. Oxford University Press.
- Stern, N. (2007). *The economics of climate change: The Stern review*. Cambridge University Press.
- Stiglitz, J. E. (2002). *Globalization and its discontents*. W. W. Norton & Company.
- Tanzi, V., & Davoodi, H. R. (1997). Corruption, public investment, and growth. *IMF Working Paper*, 97(139).
- Tanzi, V., & Zee, H. H. (2000). *Tax policy for emerging markets*. International Monetary Fund.
- Transparency International. (2023). *Indice de perception de la corruption 2022*. Transparency International.

- United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development*. United Nations.
- United Nations. (2018). *Public governance for the 2030 agenda for sustainable development*. United Nations.
- World Commission on Environment and Development. (1987). *Our common future*. Oxford University Press.
- Wheeler, G. (2004). *Debt sustainability and public policy: Theory and empirical evidence*. Edward Elgar Publishing.
- World Bank. (1999). *World development report 1999/2000: Entering the 21st century*. World Bank.
- World Bank. (2006). *World development report 2006: Equity and development*. World Bank.
- World Bank. (2022). *Morocco economic monitor: From recovery to acceleration*. World Bank.
- World Bank. (2023). *Worldwide governance indicators*. World Bank. <https://info.worldbank.org/governance/wgi/>
- World Bank. (2023). *Poverty assessment in Morocco*. World Bank.
- World Bank. (2024). *The informal sector in Morocco: Size, characteristics, and policy implications*. World Bank.
- World Bank. (n.d.). *Morocco public sector performance (ENNAJAA) program for results*. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/308971641932185582/pdf/Morocco-Public-Sector-Performance-ENNAJAA-Program-for-Results.pdf>